القرض المصغر ودورة مكافحة الفقر
دراسة حالة الجزائر

د/ أحمد طوايبية

ملخص المداخلة:

تزايد الاهتمام بموضوع القرض المصغر نظرا للأهمية الاجتماعية والاقتصادية وفعاليته في القضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي.

فقد عرف تطورا على المستوى الدولي وهو يدخل ضمن التمويل المصغر الذي يتضمن عدة خدمات منها التأمين، التوفير والاحتياط، المنح، والقرض المصغر التي هي موضوع مداخلتنا، الذي عرف عدة أشكال وتطبيقات، ويتحدد في إطار علاقة بين عدة أطراف: المستفيد، الهيئات المساهمة بالتمويل، والإطار السياسي والقانوني والتنظيمي، وقد تشكلت علاقة بين البنوك والمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات المالية المتعلقة بالقرض المصغر، ويطرح التمويل المصغر إشكالية ارتفاع تكاليف الاقتراض والعمل على تجاوزها.

تظهر أهمية وفعالية القرض المصغر ضمن دورة القروض المصغرة وتأثيراتها المختلفة التي تساهم في كسر حلقة الفقر المفرغة وإدخال المستفيدين ضمن دائرة الأعمال، مما أعطى للقرض المصغر الأهمية التي من خلالها زاد الاهتمام على المستوى الدولي، وقد أسهم في ذلك الإبداع المالي والتجديد، ومن التجديدات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال مما يسهم في ترقية خدمات التمويل المصغر على أوسع نطاق.

هناك العديد من التطبيقات على المستوى الدولي أثبتت جدواها الاقتصادية والاجتماعية ومنها ماهي حديثة تعمل على ترسيخ القواعد في أوساط المجتمع، ومن بين تلك التطبيقات: بنغلاديش، الهند، بوليفيا، المغرب، سورية، الجزائر...

المقدمة:

إن الاهتمام بقضايا النمو والتنمية وما يتعلق بها من مواضيع تتعلق بالفقر والتخلف كان ولا يزال محط النظر للعديد من المهتمين، سواء على المستوى الرسمي للحكومات والمسؤولين المحليين أو الاقتصاديين على المستوى الأكاديمي والتطبيقي، وحتى المهتمين بعلم الاجتماع وأيضا المنظمات غير الحكومية التي تعمل على ترقية الفئات الاجتماعية المصنفة ضمن المستوى المعيشي المتدني.

نجد أيضا من المهتمين بتلك القضايا، المؤسسات الاقتصادية، التي تهدف إلى خدمة المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق أهدافها التجارية، وذلك لتحقيق الأرباح من وراء تلك المساهمة، نظرا لأن فئة الفقراء أو الطبقة الاجتماعية التي تعيش مستوى معيشيا متدنيا فئة عريضة، ويمكن التعامل معها تجاريا من خلال تقديم خدمات مكيفة حسب ظروف تلك الفئة، وبالتالي تحقيق أهداف ربحية من وراء ذلك، خاصة في ظل فضاء تنافسي، وبالتالي كسب زبائن، بحكم أن تلك الفئة قد تنتقل إلى مستوى معيشي أعلى، وبالتالي ضمان استمرارية تعاملها معها مستقبلا، وتلك المؤسسات سواء كانت تجارية أو خدمية أو مالية.

من بين تلك القضايا نجد القرض المصغر وعلاقته بفئة الفقراء وطبقة المستوى المعيشي المتدني، الذي يعد مجالا للنشاط الاجتماعي والتعاوني للجهات التي تنشط في مجال الدعم الاجتماعي والخيري، مثل المنظمات غير الحكومية وحتى الحكومية، ومجالا للنشاط الاقتصادي وسوقا لجهات أخرى، كالمؤسسات المالية التي تسعى إلى تحقيق أهداف ربحية، وقد كانت هناك تجارب ناجحة على المستوى الدولي، مثل بنغلاديش، بوليفيا...

موضوع القرض المصغر تطرح حوله العديد من المسائل المتعلقة بالتجديد المالي والتطوير، شروط الحصول على القرض المصغر، الوساطة المالية، المخاطر والضمانات، تمويل مؤسسات القرض المصغر.

الإشكالية:

في ظل التطورات الحاصلة على مستوى المجتمع الدولي والمحلي، تبقى فئة الفقراء وهي النسبة الغالبة، الأكثر عرضة للتأثيرات السلبية لتلك التطورات والواقع الاقتصادي

والاجتماعي. فكيف يساهم القرض المصغر في دعم تلك الفئة بحمايتها من تلك التأثيرات وإدخالها في دورة النمو والتنمية؟ وما هي تطبيقات ذلك على مستوى الجزائر؟

1- مفهوم وتنظيم القرض المصغر:

إن إحدى العوائق الرئيسية لمساهمة الناس الأكثر حرمانا في التنمية الاقتصادية في دول الجنوب هي صعوبة الولوج إلى المصادر المالية، وأن المؤسسات المالية المنشأة خلال الخمسينات والستينات كانت غير قادرة على بناء إطار مؤسساتي تجاه الفقراء، لذا أحدثت في السنوات الأخيرة من القرن الماضي مبادرات للتمويل المصغر على مستوى الوسط الحضري والريفي باشتراك وساطة مالية واجتماعية[1].

إن إنشاء آليات مالية تمكن الفقراء من الحصول على حصة من السوق تمثل هدفا أساسيا لسياسة التنمية في الوقت الراهن، والاستراتيجيات المتبعة في هذا المجال تفسر الاهتمام بذلك على المستوى النظري والتطبيقي، والتقدم الحاصل في الوساطة والهياكل المالية التي تسمح بإدماج الفقراء في الدورة الاقتصادية، وذلك بإحداث صيغ للتمويل بمبالغ صغيرة (القرض المصغر) موجهة للفئات الأكثر حرمانا[2].

الفقر، الضعف ووضعية النساء في الريف ببنغلاديش كون الأساس لظهور نموذج بنك جرامين، من خلال البحث عن حلول للمجاعة التي اجتاحت بنغلاديش سنة 1974، في ظل الهياكل البنكية القائمة التي لا تسمح بوصول الفقراء إلى القروض، نظرا لغياب الضمانات، وأن المصاريف العامة المتعلقة بالقروض المصغرة مرتفعة جدا، وحتى البرامج العمومية للقروض الموجهة للمناطق الريفية تحول لصالح الأقوياء وأصحاب النفوذ، مع تهميش الطبقة المحرومة وخاصة النساء، لذا لابد من البحث عن سبل لتمكين الفقراء من الحصول على قروض بدون ضمانات وخاصة بالنسبة للنساء، وهذا ما قام به بنك جرامين من خلال نشاط الأستاذ محمد يونس من

(1) Jean Bonvin, Fawzi Al-sultan, Préface : Microfinance Pour les Pauvres ?, Séminaires du centre de développement (OCDE) , FIDA 1997, France, P07.

(2) J.D.Von Pischke, Hartmut Schneider, Rauno Zander, Principes et perspectives, Séminaires du centre de développement (OCDE) , FIDA 1997, France, P09.

خلال مشروعه الرائد بنك جرامين سنة 1976 والذي أصبح مؤسسة قائمة سنة 1983، بحيث امتد نشاطه إلى 35500 قرية، وقد بينت العديد من الدراسات الأثر الإيجابي لبنك جرامين بنمو المداخيل والتملك للفقراء(Streefland et Al 1989, Islam 1992, Rahman 1988, Todd 1995)[1].

إن مفهوم القرض المصغر مرتبط بشكل مباشر بقضية الفقر والفقراء، وبالتالي بالتنمية وتحسين المستوى المعيشي لتلك الفئة، وقد انتشر خلال التسعينات وخاصة في القمة العالمية للتمويل المصغر سنة 1997، أين اعتبر كأداة فعالة لمكافحة الفقر، وهو يدخل في مفهوم التمويل المصغر الذي يعني الخدمات المالية صغيرة الحجم في مجال الادخار، القرض، التأمين، التي تقدمها هيئات التمويل المصغر التي تتوافق وقدرات واحتياجات فئة خاصة من السكان المتمثلة في الفقراء غير القادرين على الحصول على الخدمات المالية التي تعرضها الهيئات المالية التقليدية كالبنوك التجارية سابقا في أغلبها، وهناك اختلاف في تحديد المبلغ الذي يمثل القرض المصغر، وقد حدد البنك الدولي مرجعا لتحديد مبلغ القرض المصغر، ويقدر بـ 40 % من الناتج الوطني الخام للفرد (Y.Congo, 2001)، والسؤال المطروح: ما هو الحجم الأحسن للقرض المصغر الذي يجب منحه لفئة الفقراء الذي يسمح لهم بالخروج من عتبة الفقر؟ والجواب هو حسب خط الفقر الذي يعد في حد ذاته متغيرا من دولة إلى أخرى، وإنتاجية النشاط الممول وطبيعته ودورة إنتاجه[2].

لقد حصل بنك جرامين ومؤسسه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام سنة 2006، لجهودهما الرائدة في توفير الخدمات المالية لأفقر الفقراء، وتشمل حاليا القوى الفاعلة في مجال التمويل المصغر كل من الحكومات والهيئات الخيرية والمستثمرين في المجال الاجتماعي والبنوك التجارية مثل "سيتي قروب" و"آي إن جي" لأغراض ربحية، وبجانب قروض المشروعات الصغرى، تقدم مؤسسات التمويل المصغر منتجات الإيداع والتوفير والمعاشات والتأمين، وقد

(1) Syed M.Hashemi, Création de Capacités Bancaires au Service des Populations Pauvres : La Grameen Bank au Bangladesh, Séminaires du centre de développement (OCDE) , FIDA 1997, France, P119.

(2) Souleymane Soulama , Micro-Finance, Pauvreté et Développement, Agence Universitaire de la Francophonie, éd des Archives Contemporaines, 2005, France, P11.

انتشر هذا النوع أيضا في البلدان الصناعية، وقد انتهجت الهيئات العاملة في مجال التمويل المصغر نهجين أساسين[1]:

● **الإقراض الجماعي:** يعتبر بنك جرامين رائدا لنموذج الإقراض الجماعي والذي اعتمد حاليا في العديد من الدول، ومن خلاله يطلب من المقترضين الأفراد أن يشكلوا مجموعة ويتحملوا مسؤولية قروض بعضهم البعض، وفي مطلع سنة 2007 سجلت تقارير بنك جرامين نحو سبعة ملايين مقترض، 96 % منهم من النساء، فقيرات أميات من قرى نائية، ويذكر البنك أنه قام منذ 1976 بتقديم قروض قيمتها ستة مليارات دولار بمعدل استرجاع ـ سداد- يقدر بـ 98 %.

● **الإقراض الفردي:** تقدم القروض للأفراد دون ضمانات جماعية، والمقترضون غالبا ليسوا ممن يعيشون في فقر مدقع ويسعون لبدء مشروع، وإنما من الفقراء ذوي المهن الحرة ممن يعدون من رجال الأعمال المهرة، وقد اعتمدت هيئة "أكسيون" وهي مؤسسة رائدة في مجال التمويل المصغر تعمل في أمريكا اللاتينية والكاريبي وإفريقيا وآسيا، الإقراض الفردي في شكل قروض صغيرة قصيرة الأجل تتراوح بين 100 و500 دولار.

إن إنجاح الأنظمة المالية الموجهة للفقراء يتطلب الاهتمام والتمييز بين ثلاثة مستويات من التدخل أو بالأحرى الأطراف، وتتمثل في: صاحب المشروع وهو المستفيد، الهيئات المساهمة بالتمويل وهي الأداة الرئيسية، الإطار السياسي والقانوني التنظيمي والذي يشكل المحيط الملائم الذي يدعم تلك الأنظمة[2]:

●**المستفيد:** وإن كان الهدف هو تسهيل الحصول على الخدمات المالية للأشخاص المنخفضي الدخل والأكثر حرمانا، إلا أنه ينبغي مراعاة تقييم المترشحين بصفة عقلانية حتى يمكن إنجاح مشاريعهم وضمان تحقيق معدل عال لاسترجاع القروض المقدمة لضمان

(1) إينا كوتا، التمويل متناهي الصغر: توجيه العمل المصرفي لخدمة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، جوان 2007، صندوق النقد الدولي، 2007، ص 44.

(2) Rauno Zander, Intégrer les Pauvres aux Systèmes Financiers Ruraux : Problèmes et Choix, Séminaires du centre de développement (OCDE) , FIDA 1997, France, P49.

الاستمرارية، وهذا يقودنا للحديث عن وجوب التركيز على القرض الإنتاجي الذي يسمح بتوليد مداخيل مستقبلية دائمة، والمساهمة في تراكم الأصول من خلال التملك التدريجي لها (الماشية، الآلات، الأراضي...)، إذ أن القرض الاستهلاكي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل عدم التسديد وتعميق الحرمان للأسر، وإن زيادة الدخل يعد مؤشرا لتراجع الفقر، وإن تراكم الأصول لذوي المداخيل المنخفضة يعد أحسن وسيلة للخروج النهائي من دائرة الفقر.

●**الهيئات المساهمة بالتمويل:** إن الهيئات العاملة في مجال القرض المصغر تعد الأداة الأساسية لنجاح التمويل المصغر وكسر حلقة الفقر بشكل مستدام، لذا ينبغي عليها ما يلي:

– الدراسة الواقعية لظروف ومحيط الفئة المعنية بالقرض المصغر.

– دراسة ملفات طلبات منح القرض المصغر دراسة وافية.

– التطوير والتجديد المالي "الإبداع المالي" والمواءمة مع الظروف المحلية، ولقد ميز كل من Von Stein (1991) و Schrieder et Heidhues (1995)، بين ثلاثة أنواع من التجديد المالي:

o تجديد النظام المالي والهيئات: إحداث تغيير في الهياكل ووضع حيز التنفيذ صيغ جديدة للوساطة المالية والإطار القانوني والرقابي، مثل تكوين مجموعات للبيع بالتجزئة للخدمات المالية، هيكلة الأنظمة المالية التقليدية غير النظامية في إطار مؤسسات، تخفيض الحواجز لوصول النساء للخدمات المالية (القروض المصغرة)، إنشاء هياكل وخدمات جديدة مثل تجربة بنك جرامين...

o تجديد الإجراءات: إدخال إجراءات جديدة تسمح بزيادة العوائد أو التوسيع في الأسواق، مثل إدخال المعلوماتية في المعالجة، المحاسبة، والمعطيات المتعلقة بالمستفيدين، وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التسيير والنشاطات الممولة بالقروض المصغرة.

o التجديد في المنتجات المالية: العمل على إحداث منتجات مالية تتوافق مع معتقدات وتقاليد وظروف فئة الفقراء (مراعاة البيئة المحلية)، ويجب أن تراعي التجديدات المالية تخفيض التكاليف.

●**الإطار السياسي، القانوني والتنظيمي:** إن للحكومة دورا أساسيا في ترقية التمويل المصغر، وذلك بإيجاد محيط اقتصاد كلي ملائم للهيئات المالية للتمويل المصغر من جانب تقديم الدعم والتسهيلات القانونية والتنظيمية، ومن جانب السياسات المالية والنقدية الفعالة لتشجيع الادخار.

لقد قدم الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (FIDA)[1] من خلال دراسة قام بها خمسة اقتراحات من أجل ترقية الخدمات المالية في مناطق ريفية موجهة للفقراء، وهي:

- تقييم التكاليف والأخطار.
- التعاون والتشاور بين كل الأطراف.
- حماية مصالح المستفيدين والمدخرين.
- تحيين أنظمة اختيار المقترضين وتقييم القروض.
- الاعتماد على الهيئات المالية المتمرسة والتي لها علاقة وتجربة التعامل مع الفقراء.

2- العلاقة بين البنوك والمنظمات غير الحكومية وتكلفة القروض:

إن تكلفة تقديم القروض المصغرة تعد عائقا كبيرا لعرض الخدمات المالية للتمويل المصغر على السكان الفقراء، بحيث يتطلب القرض عدة مصاريف بالنسبة للمقرضين والمقترضين المتعلقة بالإجراءات، مقارنة بقيمة القرض في حد ذاته، إلا أن هناك عدة تجديديات في الوساطة المالية تسمح بتخفيض تلك المصاريف، ونبين فيما يلي تجربة الهند والفليبين في إستراتيجية البنك مع الفقراء ضمن شراكة بين البنوك، المنظمات غير الحكومية ومجموعات الدعم الذاتي (GAA)[*] وتأثير تلك الشراكة على تكاليف التمويل، وإستراتيجية الشراكة في إطار مشروع "البنك مع الفقراء" تهدف إلى وضع القدرات البنكية في خدمة السكان الفقراء بعقد شراكة بين البنوك التجارية من جهة والمنظمات غير الحكومية ومجموعات الدعم الذاتي[**] من جهة أخرى، وتتضمن هذه الشراكة أربعة عناصر أساسية[2]:

---

(1) Le Fonds International Pour le Développement de l'agriculture.

(*) Groupes D'auto Assistance.

(**) تم تسجيل 2260 مجموعة دعم ذاتي بالهند، وهذا سنة 1995، متعاملة مع 16 بنكا تجاريا، و12 بنكا ريفيا جهويا، ووصل عدد تلك المجموعات إلى 4000 مجموعة سنة 1996، وفي الفليبين تم تبني مشروع تقديم القروض للفقراء من خلال العقد الاجتماعي سنة 1993، بين الهيئات الإدارية العمومية، المؤسسات المالية العمومية، البنوك الخاصة، البنوك التعاونية الريفية، ومجموعات الفلاحين، وتهدف السلطات من هذا المشروع لإعادة إنتاج نموذج بنك جرامين، وقد ساهمت المنظمات غير الحكومية في تنشيط هذا المشروع.

(2) Paul.B.McGuine, John.D.Couroy, Partenariat Banques-ONG et Coûts du Crédit Collectif aux Populations Pauvres: Exemples de L'Inde et des Philippines, Séminaires du centre de développement (OCDE), FIDA 1997, France, P79.

– مساهمة البنوك التجارية بتكريس بعض مصادرها المالية لمنح قروض مصغرة للفقراء.

– إستراتيجية المجموعات للمستفيدين، بحيث ينضم الفقراء المقترضون في مجموعات مصغرة (مجموعات الدعم الذاتي) ويشكلون شبكة دعم تعاونية تساهم في ضمان معدل مرتفع لتسديد القروض، وهذا يحقق الثقة للبنوك ويضمن الاستمرارية في التمويل المصغر للفقراء.

– مساهمة المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الوسط السكاني للفقراء، وبالتالي تعرف عن قرب اهتماماتهم ومشاغلهم، وتحقق عامل الثقة والالتزام، تبسيط الإجراءات والنشاط، وتعمل كوسيط مالي تقترض من البنوك وتقرض مجموعات الدعم الذاتي، أو كوسيط غير مالي، تقرب بين المؤسسات المالية والفقراء وتعمل على تشكيل وتنظيم وتكوين مجموعات الدعم الذاتي.

إن تلك الإستراتيجية تسمح بتحقيق الفعالية والكفاءة وتقاسم الأدوار كل وقدراته ووضعيته تجاه الفقراء الباحثين عن التمويل، فهي تسمح لكل الهيئات في سلسلة عملية التمويل (بنك- منظمة غير حكومية- مجموعة الدعم الذاتي) بالتركيز على ما تستطيع أن تقوم به.

يمكن التمييز بين أربعة نماذج مختلفة كقنوات توزيع القروض على الفقراء، كما بينت دراسة لتكلفة القروض المصغرة في الهند (Puhazhendhi 1995):

– النموذج الأول: البنوك تقرض مباشرة المقترضين بدون وسطاء.

– النموذج الثاني: البنوك تقرض مباشرة المقترضين، بتدخل كل من المنظمات غير الحكومية ومجموعات الدعم الذاتي كوسيط غير مالي، كتقديم المقترضين للبنوك أو ضمان التكوين.

– النموذج الثالث: البنوك تستعمل مجموعات الدعم الذاتي كوسيط مالي من أجل اقراض الفقراء والمنظمات غير الحكومية كوسيط غير مالي.

– النموذج الرابع: تقدم البنوك القروض إلى المنظمات غير الحكومية ومنها إلى مجموعات الدعم الذاتي وأخيرا المقترضين من الفقراء (المنظمات والمجموعات تؤدي دور الوسيط المالي).

لقد بينت تلك الدراسة مدى مساهمة كل من المنظمات ومجموعات الدعم الذاتي في تخفيض تكلفة القروض، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تكلفة القروض(*)(نسبة من قيمة القروض).

البنوك	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع
البنوك الريفية الجهوية	4,05		2,45	
البنوك التجارية العمومية	3,35	2,72	1,91	2,85
البنوك التجارية الخاصة	3,46		2,09	
كل البنوك	3,68		2,19	

Source: Paul.B.McGuine, John.D.Couroy, Partenariat Banques-ONG et Coûts du Crédit Collectif aux Populations Pauvres: Exemples de L'Inde et des Philippines, Séminaires du centre de développement (OCDE), FIDA 1997, France, P79.

إلا أنه خلافا لذلك وكما ورد في مقال لإينا كوتا (Ina Kota) بمجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي يسجل ارتفاعا لأسعار الفائدة التي تفرضها هيئات التمويل المصغر على المقترضين تتراوح بين 20 % إلى 30 %، وتخضع هيئات التمويل المصغر إلى تكاليف أعلى كثيرا من تكاليف البنوك التجارية، بسبب تكاليف الإقراض والمخاطر والنفقات الإدارية، وتغطي أسعار الفائدة بالنسبة لبعض هيئات التمويل المصغر تكلفة القيام

(*) مصاريف النقل وملحقاته، مصاريف الملف وتكلفة الوقت: النموذج الأول: 272 روبية، النموذج الثاني: 166 روبية، النموذج الثالث: 40 روبية، النموذج الرابع: 36 روبية.

بالأعمال، في حين تضيف أخرى زيادة لمواجهة المخاطر، وبالرغم من ذلك فإن تلك القروض تشكل مزايا للمقترضين، وأن التكاليف ستنخفض مع نمو البنية الأساسية لهيئات التمويل المصغر، وأن المنافسة تساهم في تخفيض أسعار الفائدة والتكاليف[1].

قامت المنظمات غير الحكومية الفرنسية بالتعاون مع المركز الدولي للتنمية والبحث[**] (CIDR)، بإطلاق برنامج يهدف إلى تصميم ووضع حيز التنفيذ أنظمة مالية لامركزية تتلاءم مع احتياجات السكان الفقراء في دول الجنوب، والتي تكون كأدوات تنمية محلية، هذا البرنامج نجح في تأسيس العديد من شبكات الصناديق القروية للادخار والقرض المسيرة ذاتيا، وتعد تجربة مالي تجربة جد متقدمة، بحيث وصل عدد الصناديق سنة 1995 إلى 54 صندوق تضم 18691 عضوا، ثلثها من النساء، وبلغ المبلغ المدخر 247,5 مليون فرنك إفريقي (FCFA)، وتم منح 11218 قرض بمبلغ إجمالي 378 مليون فرنك إفريقي، وخلال تسع سنوات وصل معدل التسديد (إرجاع القروض) إلى 98 % [2].

لقد قام البنك الوطني للتنمية http://www.nbdegypt.com (مصر) منذ سنة 1989 بتقديم قروض لصغار المقترضين وأصحاب الأعمال المصغرة، حيث بلغ عدد الفروع العاملة 44 فرعا سنة 2002، منحت قروضا إجمالية قدرها 792 مليون جنيه مصري، لـ 90 ألف مستفيد بـ 282859 قرضا، بمتوسط 2800 جنيه مصري، وكانت القطاعات المستفيدة كالتالي: القطاع الإنتاجي 20 %، القطاع الخدمي 18%، القطاع التجاري 46%، القطاع الاستثماري 16% [3].

هناك تجربة رائدة فيما يخص القروض المصغرة موجهة للطلاب والتي طبقت في سورية، من خلال الهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي، فبالإضافة إلى المنحة التي تقدم للطلاب

(1) إينا كوتا، مرجع سابق، ص 45.

(**) Le Centre International de Développement et de Recherche.

(2) Renée Chao-Béroff, Développer des services financiers en milieu défavorisé : Le cas des caisses villageoises d'épargne et de crédit autogérées du pays dogon, Séminaires du centre de développement (OCDE) , FIDA 1997, France, P95.

(3) البنك الوطني للتنمية (مصر)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 263، أكتوبر 2002، لبنان، ص 78.

فإن هناك برنامجين للتسليف (قروض مصغرة)، البرنامج الأول يقدم من خلاله قرض شهري يتراوح بين 2500 ليرة إلى 3000 ليرة سورية، يسترجع بعد سنتين من تخرج الطالب، والبرنامج الثاني يتمثل في قرض الحاسوب يقدر بـ 35000 ليرة سورية للحاسوب المحمول و25000 ليرة سورية للحاسوب العادي، يشرع في تسديده بعد شهرين من الاستفادة من القرض تقسيطا على مدى 25 شهرا بمعدل 1400 ليرة سورية كل شهر، مع حساب عمولة تقدر بـ 1400 ليرة سوريا تقتطع من القرض عند الاستفادة منه، وهناك مشروع لتقديم خدمات التسليف الكترونيا[1].

3- دورة القروض المصغرة وأثرها في عملية التراكم الرأسمالي:

إن القرض المصغر يسمح بكسر حلقة الفقر المفرغة:

دخل منخفض ←— ادخار منخفض ←— استثمار منخفض ←— دخل منخفض، ويجعل الاستثمار المنتج ممكنا وقاعدة لرفع الدخل، الذي يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي ومكافحة الفقر وحدوث تراكم من خلال تملك الأسر لوسائل الإنتاج[2].

فالقروض المصغرة المستخدمة في الاستثمار، سواء في الخدمات أو الفلاحة وغيرها من الأنشطة، تمكن المستفيدين من الدخول في دائرة الأعمال ومن ثم تحقق من جهة، تراكم المعارف وتكون الرأسمال البشري ومن جهة أخرى، تضمن عائدا دوريا يستخدم في تسديد الدين وتملك وسائل الإنتاج من خلال الادخار والتوسع في النشاط (تكون رأسمال المادي)، وأيضا في الاستهلاك ورفع المستوى المعيشي تدريجيا، وذلك يخص المستفيد في مسار دورة القرض المصغر، بحيث يقوم بتسديد القرض، وهذا يمكن أفرادا آخرين من الاستفادة من تلك الأموال المسددة في عملية إقراض جديدة للجهة الضامنة للتمويل، مما يزيد من تعظيم المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لرؤوس الأموال المقرضة من خلال استغلالها مرات متتالية في مسار دورة القروض المصغرة التي تساهم في تحقيق قيمة مضافة في كل دورة، وبالتالي تحقق

(1) محمد يونس (مدير عام الهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي)، مقابلة يوم الأحد 2010/03/28، دمشق، سورية.

(2) Souleymane Soulama, Micro-Finance, Pauvreté et Développement, Agence Universitaire de la Francophonie, éd des Archives Contemporaines, 2005, France, P33, 113.

التراكم الرأسمالي على المستوى الفردي والمجتمعي الكلي، بالإضافة إلى التأثيرات الأخرى المتمثلة في زيادة العرض والتأثير على الأسعار بتوفير السلع والخدمات للمجتمع والمساهمة في رفع المستوى المعيشي للسكان، وتوفير الشغل لليد العاملة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي.

دورة القروض المصغرة وتأثيراتها المختلفة[1]

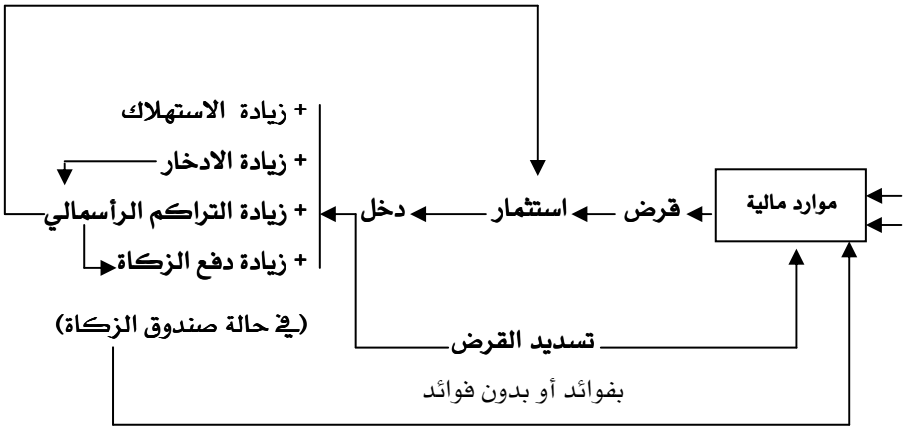

المصدر: من إعداد الباحث

يمكن أن تكون مصادر تلك القروض مختلفة، بنوك تجارية، منظمات غير حكومية، جهات حكومية، صناديق الزكاة، هذه الأخيرة التي تتوفر على إمكانية التمويل المتجدد الدوري من قبل المزكين، والتي تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستهلاك النهائي، توزع على المستحقين بدون المطالبة بالاسترجاع، ونسبة أخرى توجه للإقراض المصغر بدون فوائد (القرض الحسن)، تسترجع بعد مدة معينة لتدخل في دورة ثانية للإقراض المصغر لأفراد آخرين محتاجين لتمويل مشاريعهم المصغرة، بالإضافة إلى المصدر المتجدد للزكاة، هذا الأخير الذي

(1) يصلح هذا النموذج في أي مجتمع أو نظام، بالأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مجتمع بتعديل بعض المتغيرات أو العناصر، فمثلا الزكاة تطبق في المجتمع الإسلامي بالإضافة إلى القروض الحسنة بدون فوائد في حالة صندوق الزكاة كالجزائر مثلا، ويحذف ذلك من النموذج في المجتمع الذي لا يطبق نظام الزكاة أو مؤسسة تطبق تقديم القروض بفوائد أو في مؤسسة ليس لها علاقة بنظام الزكاة.

يعزز بمشاركة دافعين جدد، الذين استفادوا من القروض الحسنة ونجحت مشاريعهم، وحصل لهم تراكم رأسمالي مكنهم من بلوغ حد نصاب دفع الزكاة، وهذا يوسع من دائرة الممولين للصندوق ومن دائرة المستفيدين من أنصبة الزكاة والمستفيدين من القروض المصغرة.

إلا أن هناك عوائق تحد من ذلك الأثر المتراكم من خلال دورة القروض المصغرة ومن بينها:

- عدم تسديد القروض في الآجال المحددة.
- فشل المشاريع الممولة.
- نقص التمويل اللازم.
- ارتفاع تكاليف تسيير القروض المصغرة.

تبقى تلك العوائق تحديات للجهات المهتمة بالتمويل المصغر والتي تعمل على إيجاد الحلول والصيغ الكفيلة بتذليل العقبات، وهذا من خلال الجهود التنسيقية والبحوث والدراسات والعمل على إيجاد أدوات جديدة في إطار ما يسمى بالإبداع المالي والابتكار.

هناك آفاق واسعة للتمويل المصغر على المستوى الدولي، والدليل على ذلك هو الاهتمام البالغ للحكومات ورجال الأعمال والبنوك التجارية والجمعيات الخيرية، والتجسيد لذلك الاهتمام على أرض الواقع، من خلال المبادرات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، والبنوك التجارية، بالإضافة إلى التقنيات المستعملة في هذا المجال، والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلى رأسها الإنترنت، التي سمحت بظهور سوق التمويل المصغر الرقمي، بحيث تتعاون مؤسسات التمويل المصغر التي تمارس أنشطتها عبر مواقع الإنترنت مثل موقع kiva.org مع مقدمي الائتمان المحليين للتوفيق بين المقترضين والمقرضين، حيث يقدم مقرضون أفراد قروضا إلكترونية بمبالغ صغيرة تصل إلى 25 دولارا، وذلك بإعلان المقترض عن حاجته إلى مبلغ معين لتمويل مشروعه، وبعد استجابة أحد المقرضين يتم التواصل والتوافق إلكترونيا، يتم إرسال المبلغ لشريك محلي، هو اتحاد كوماك الائتماني، الذي يصرف المبلغ للمقترض، وتذكر مؤسسة kiva.org أنها قدمت حوالي خمسة ملايين دولار قروضا في أفريل 2007، أكثر بكثير ما قدمته في أكتوبر 2006 بحوالي أربع مائة ألف دولار فقط[1].

(1) إينا كوتا، مرجع سابق، ص 45.

4- دراسة تطبيقية حول القرض المصغر، تجربة الجزائر

عملت الجزائر منذ بداية التسعينيات على تطبيق برامج اقتصادية واجتماعية لمواجهة الآثار المترتبة على التحولات الناتجة عن الشروع في تطبيق آليات اقتصاد السوق والالتزامات التي فرضتها الوضعية الاقتصادية خلال تلك الفترة مع صندوق النقد الدولي، كتقليص النفقات العمومية، تحرير الأسعار، الخصخصة وتسريح العمال، مما شكل ضغطا اقتصاديا واجتماعيا على السكان، فاستحدثت برامج متنوعة منها: برنامج تشغيل الشباب ومنحة البطالة في إطار الشبكة الاجتماعية، برنامج دعم إحداث مؤسسات مصغرة للشباب المستثمر، صندوق التأمين على البطالة الذي يساهم في توجيه العمال المسرحين وإعادة تكوينهم ومساعدتهم على إعادة إدماجهم في الشغل، وتقديم قروض مصغرة لبعضهم لإحداث مؤسسات مصغرة، تطبيق برنامج القروض المصغرة وكان هذا سنة 1999 والتي تكفلت به وكالة التنمية الاجتماعية، ثم تم تحويل التكليف سنة 2004 إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وشروع الصندوق الوطني للزكاة في تقديم قروض مصغرة تحت تسمية القرض الحسن، وانضمام بعض البنوك التجارية الجزائرية إلى مجموع الهيئات التي توفر خدمة القروض المصغرة، وقد تم تأسيس صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

4- 1 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 14/04 المؤرخ في : 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة وتقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والدعم موجه لفئة البطالين أو الذين لديهم عمل غير دائم وللذين ليس لهم دخل، ويشتمل ذلك على المرأة الماكثة في البيت والتي تريد القيام بنشاط منزلي يضمن لها مدخولا، وبالنسبة لصيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من المستفيد، وتنظيم الوكالة يرتكز على مديرية عامة وفروع جهوية تسمى التنسيقيات الولائية موجودة في كل ولاية إلى جانب ممثل الوكالة في كل دائرة ويسمى المرافق، وتعتمد الوكالة على هياكلها بالتنسيق مع باقي هيآت ووكالات التشغيل وإشراك جمعيات من المجتمع المدني

من أجل الوصول إلى أكبر عدد من أصحاب المبادرات وذلك بتنظيم حملات إعلامية وتحسيسية وبالاحتكاك المباشر، بالفئات التي يقصدها الجهاز[1].

تتراوح القروض التي تقدمها الوكالة بين 50.000 دج إلى 400.000 دج موجهة لإحداث مشاريع وأنشطة جديدة لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية، يتم تسديدها على فترة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، وتقدر بنسبة 95 إلى 97 % من كلفة المشروع الذي لا يتجاوز 100.000 دج، بمساهمة شخصية تقدر نسبتها من 3 إلى 5 %، وبمعدلات فائدة مخفضة من 10 إلى 20 % من معدلات الفائدة التجارية المطبقة من طرف البنوك التجارية وتقدر القروض بـ70% من كلفة المشروع إلى غاية 400.000 دج، وقروض من 25 إلى 27 % من قيمة المشروع بدون فائدة، وقروض أخرى لا تتجاوز 30.000 دج موجهة لشراء مواد أولية بالنسبة للذين لديهم نشاط قائم ويمتلكون عتادا، ويتم دعم المستفيدين من القروض بأنواعها بالنصائح والمرافقة لإنجاز أنشطتهم، ومن أجل تغطية المخاطر قامت الدولة بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، يتم الانخراط فيه من قبل المستفيدين بدفع اشتراك يقدر بـ 0,5 % من القرض البنكي، وقد بلغ عدد القروض الموزعة 19465 إلى غاية 2007/02/01، مبلغ 132 مليون دينار جزائري، استرجع منها 66,8 مليون دينار جزائري بنسبة 50,6 % [2].

4- 2 صندوق الزكاة الجزائري: صندوق الزكاة هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وتتم عملية الجمع على مستوى المساجد وأيضا عبر حسابات بريدية جارية ولائية، ويستعين بثلاثة أنواع من اللجان على مستويات مختلفة، وهي: اللجنة الوطنية، على المستوى الوطني، اللجان الولائية على المستوى الولائي، واللجان القاعدية على مستوى الدوائر، والتي

(1) محمد قرقب، وزارة التشغيل والتضامن الوطني- الجزائر- ، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب طرابلس: 11 – 13/ 7/ 2005، ص 17.

(2) آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، ص9، http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60336.doc، تاريخ الاطلاع: 30 /2009/12.

تنفذ عمليات الجمع والبحث عن المستحقين والتوزيع للأموال المجمعة، ويرأس اللجنة القاعدية الإمام المعتمد في الدائرة، ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ المجمعة لديه لتقديمها قروضا تعرف بالقروض الحسنة بدون فائدة، تتراوح بين 50.000 دج و300.000 دج، تسدد خلال أربع سنوات.

يتمثل المتدخلون في الإشراف على القروض كل من اللجنة القاعدية واللجنة الولائية لصندوق الزكاة، وبنك البركة الجزائري، حيث يتم تحديد المستحقين للقروض بعد عملية دراسة الملفات والانتقاء، وتجرى عملية القرعة بين من قبلت ملفاتهم لترسل إلى اللجنة الولائية للمصادقة، وبعدها ترسل لبنك البركة الجزائري ليتم دراستها ومنح المستفيد صكا بمبلغ القرض ليسلمه إلى الممون مباشرة والحصول على العتاد اللازم للمشروع، والفئات المعنية بذلك هم القادرون على العمل وليس لديهم الإمكانيات لبدإ مشروعهم، من المتخرجين من الجامعة ومراكز التكوين المهني، والحرفيين، والأسر المنتجة، وأصحاب المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وكذا المؤسسات الغارمة (الصغيرة والمصغرة)، وقد واجه الصندوق جملة من التحديات والمشاكل عمل على دراستها للقضاء عليها أو الحد من تأثيراتها السلبية وهي: عدم الدقة في التحري عن المستحقين، قلة الأموال المرصودة للقروض، خطر عدم التسديد، التحايل على الصندوق، غياب المتابعة الميدانية، غياب تكوين المستفيدين، الأعباء الجبائية[1].

أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات، ومن خلال تلك الأنشطة يتم توظيف شخصين في المتوسط لكل مشروع، وتم توزيع حوالي 4726 قرضا حسنا منذ 2004 إلى غاية 2009، موزعين على السنوات كما يلي[2]:

(1) مسدور فارس (مدير صندوق الزكاة الجزائري)، تجربة القرض الحسن من صندوق الزكاة الجزائري لمكافحة الفقر.

(2) وزارة الشؤون الدينية والأوقاف- الجزائر-، http://www.marwakf-dz.org/2010-01-06-10-02-09.html، 09.html، تاريخ الإطلاع: 2010/03/14.

الجدول رقم 02: القروض الموزعة 2004- 2009

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد القروض	256	466	857	1147	800	1200[1]

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف-الجزائر-، http://www.marwakf-dz.org/2010-01-06-10-02-09.html

لقد جمع صندوق الزكاة منذ نشأته سنة 2003 أكثر من 262 مليار سنتيم، خصص منها حوالي 36 مليار سنتيم من خلال تقديمه لقروض مصغرة، وقد تطورت حصيلته من الإيرادات من 6,34 مليار سنتيم في أول سنة تجريبية سنة 2003 إلى 88,22 مليار سنتيم سنة 2009، وبحسب أرقام البنك البركة الجزائري، الشريك المالي لصندوق الزكاة الجزائري في إدارة أموال الزكاة، فإن الاستثمار في قطاع الخدمات يأتي في المقام الأول، ويليه قطاع الإنتاج، ثم الزراعة، فالحرف، وأن 10 % من القروض الممنوحة لم تحصل في الأجل المحدد، بمبلغ يقدر بـ 35 مليون دينار جزائري (3,5 مليار سنتيم)[2].

4- 3 القرض الشعبي الجزائري (بنك تجاري): لقد قام البنك التجاري "القرض الشعبي الجزائري" بعرض تمويل "قرض مصغر" للشباب الذين ليس لهم دخل ويريدون إطلاق مشروعهم وذلك بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وفق الشروط التالية: الحصول على شهادة الاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار القرض المصغر، والمسلمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، السن 18 سنة وأكثر، بدون دخل أو مداخيل غير مستقرة وغير دائمة، إقامة ثابتة، الكفاءة في مجال النشاط المعني، عدم الاستفادة من أي مساعدة لإنشاء النشاط، المساهمة الشخصية في التمويل.

---

(1) متوقع.

(2) غنية قمراوي، يومية الشروق، الجزائر، http://www.echoroukonline.com/ara/economie/48584.html، تاريخ النشر 2010/02/21.

ياسين.ب، يومية الخبر، الجزائر، http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=195058&idc=49، تاريخ النشر 2010/02/22.

تتمثل مواصفات القرض للحصول على عتاد، فيما يلي[1]:

-95 % قرض بنكي، و5 % مساهمة شخصية بالنسبة للاستثمارات التي تتراوح قيمتها بين 50.000 دينار جزائري وأقل من 100.000 دينار جزائري.

-70 % قرض بنكي، و25 % قرض بدون فوائد، ممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و5 % مساهمة شخصية، بالنسبة للاستثمارات التي تتراوح قيمتها بين 100.000 دينار جزائري و400.000 دينار جزائري.

تسدد تلك القروض عند نهاية كل ثلاثي، وتتراوح مدة التسديد من سنة إلى خمس سنوات.

4- 4 مؤسسة FIDES: برنامج التعاون الدولي الألماني GTZ: بمبادرة من GTZ في إطار برنامج DEVED بمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاء إجراء يسمح بحصول النساء الفقيرات والمؤسسات المصغرة على التمويل، وذلك بإنشاء مؤسسة خدمات FIDES Algérie خلال السداسي الثاني من سنة 2008، التي قامت بإبرام اتفاقية مع بنك البركة، المؤسسة تقوم بتقييم ومتابعة المؤسسات ومرافقة مجموعات النساء، وأولى وكالات مؤسسة FIDES Algérie تم تأسيسها بغرداية، وقد قدمت منتجات مالية موافقة للشريعة الإسلامية "صيغة المشاركة" بمبلغ أقصى يقدر بـ 500.000 دينار جزائري، وترافق أيضا مجموعات النساء الفقيرات بمنحهن قروضا بدون فوائد (القرض الحسن) تتراوح بين 10.000 دج و50.000 دج، لمدة من 4 أشهر إلى 12 شهرا، وبعد عام من النشاط وإلى غاية 2009/10/30 تم تمويل أكثر من 100 إمرأة و50 رجل[2].

4- 5 الجمعيات: حركة "التويزة" التي أنشئت سنة 1962 بجمعيتين ذات صفة اجتماعية، التي تقوم بعدة أنشطة منها تويزة تنمية التي ترافق أصحاب المشاريع بتقديم قروض مصغرة ومرافقتهم بالتكوين، هذا النشاط أدى إلى إنجاز مشتلة مؤسسات ببوغني، وخدمة القروض

(1) Crédit Populaire d'Algérie, Le Micro-Crédit, http://www.cpa-bank.dz/?_p=produit_detail&produit_id=23, Consulté le 14/03/2010.

(2) Le Portail Microfinance, Algérie, http://www.lamicrofinance.org/ resource_centers/ profilalgerie/ profilalgerie5, Consulté le 14/03/2010.

المصغرة بالشراقة بالجزائر العاصمة، وبلغ عدد القروض المصغرة الممنوحة خلال 10 سنوات أكثر من 445 قرضا استفاد منها حوالي 36,6 % نساء، ويقدر مبلغ القرض بـ 35000 دج[1].

نتائج وتوصيات:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات نوردها فيما يلي:

- **النتائج:**

– تزايد الاهتمام بالتمويل المصغر، بالخصوص القروض المصغرة على المستوى العالمي (الأفراد، الحكومات، المنظمات غير الحكومية، الهيئات الأكاديمية، البنوك التجارية).

–نجاح العديد من التطبيقات للقروض المصغرة مما يؤكد فعاليتها.

–تعدد صيغ وتطبيقات القروض المصغرة وإمكانية ملاءمتها مع عادات وتقاليد وأوضاع المجتمعات المحلية.

–التأثير الإيجابي للقروض المصغرة على زيادة الدخل والمستوى المعيشي والتشغيل.

- **التوصيات:**

– إنشاء مرصد عالمي ومراصد وطنية للتمويل المصغر، تعمل على متابعة ظاهرة التمويل المصغر بجمع الإحصائيات المتعلقة بها، وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، والجهات القائمة عليها، ويمكن أن تكون تلك المراصد في شكل جمعيات وطنية تضم كل الهيئات التي تقدم خدمات التمويل المصغر، أو في شكل مراكز دراسات.

– تشجيع البحوث في مجال التمويل المصغر والقيام بالدراسات الإحصائية حوله، لصياغة النموذج الاقتصادي له وتحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية من خلال المتغيرات المختلفة التي تسهم في تحقيق التشغيل ورفع المستوى المعيشي للفئات المحرومة، وكيفيات ذلك.

– استخدام النموذج الاقتصادي المذكور سالفا لإقناع رجال الأعمال والحكومات والجهات التي لها القدرة المالية على دعم برامج التمويل المصغر، وزيادة نشر الوعي على المستوى الشعبي بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التمويل المصغر، بالمساهمة سواء بالادخار لتوفير رؤوس الأموال التي تستخدم في الإقراض المصغر، أو الاستخدام الأمثل لتلك

(1) Le Portail Microfinance, Op-Cit.

القروض من قبل المستفيدين والحرص على تسديدها في الآجال المحددة من أجل إقراضها مرة أخرى لأشخاص آخرين ينتظرون التمويل ضمن مسار دورة القروض المصغرة لتعظيم المنفعة.

– تثمين ودراسة تجربة صناديق الزكاة في منحها للقروض المصغرة ودورها في تفعيل دورة القروض المصغرة وضمان مصدر تمويل متجدد لعمليات الإقراض المصغر.

– تثمين ودراسة تجربة الهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي السورية.

– استصدار التشريعات التي تحفز عمليات التمويل المصغر، من حيث التنظيم والتمويل والضمانات.

– تأسيس مؤسسات الضمان والكفالة للقروض المصغرة.

البيليوغرافيا: Bibliographie